

الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية

ا.م. د سعد عبيد علوان

م . م فاضل عبدعلي الشويلي

جامعة ذي قار/ مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية

الملخص

برز مفهوم الإقليمية بشكل جلي ما بعد الحرب الباردة لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وسيادة نظام القطب الأحادي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعد الإقليمية هي تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي والأمني الذي ينتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وقد تكون الإقليمية عابرة للجغرافية، وغالباً ما يكون التعاون في هذا المجال في خانة التبادل التجاري، إلا أن سمة الإقليمية الجديدة تتضح من خلال التجمعات الدولية والمنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الآسيان وغيرها من المنظمات الأخرى، ولهذه التجمعات العديد من الأهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية، وهناك رغبة في محاولة لتحديد الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية، وذلك من خلال تلك المنظمات الإقليمية التي من المحتمل بأنها سوف تؤثر في مستقبل السياسة الدولية والتوازن الدولي والهيكلية المحتملة .

Abstract

The post-Cold War concept of regionalism emerged particularly after the dissolution of the Soviet Union and the supremacy of the monolithic system of the United States of America. Regionalism is the intensification of political, economic and security cooperation that belongs to a single geographic region. Regionalism may be transient, This area is in the trade exchange area, but the new regional feature is evident through international groups and regional organizations such as the Shanghai Cooperation Organization, ASEAN and other organizations. These gatherings have many objectives that may be economic or There is a desire to try to determine American hegemony in international politics through those regional organizations that are likely to affect the future of international politics and the possible international and structural balance.

مقدمة

ازداد في القرن العشرين عدد المنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة، ويتناسب وتناسباً طردياً مع ازدياد عدد الدول المستقلة وحاجة المجتمع الدولي إلى الأمن والسلام ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصةً في دول العالم الثالث، لذا أخذت فكرة الإقليمية من التبلور في شكل العديد من المنظمات الإقليمية لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية

الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام 1945م، ويرجع أيضاً الذهاب إلى الإقليمية والتكتلات الدولية اليوم، بسبب فقدان الأمن الذي بات يهدد السلم والاستقرار الدولي، فضلاً عن الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد منذ تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، والتحول الدراماتيكي في القطبية الدولية من نظام الثنائي إلى النظام الأحادي. وعليه إذن فالإقليمية صيغة تعاونية يتم في إطارها تفاعل لجملة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية محددة وتجمعها مصالح وقواسم مشتركة، فتقيم تلك الدول تعاملها الدولي على أساس الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، وربما التكامُل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع وكافة المجالات الأخرى، وفي ضوء ما تقدم يشير مفهوم الإقليمية والنظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول، التي تقع في أماكن مختلفة وقارات مختلفة، فتتداخل تلك الدول مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة، ومن بين أبرز الدوافع لصيرورة الإقليمية ونشأتها هو عامل الأمن والاقتصاد والسياسة، في ظل الهيمنة الدولية على مؤسسات النظام الدولي من قبل الدول الكبرى، وبالتالي فإن الحد أو مواجهة هذه الهيمنة تعد أحياناً من أسباب الميل المتزايد نحو الإقليمية سعيّاً وراء تحقيق أشكال مختلفة من الحماية، من هنا سوف نحاول من خلال هذا البحث توضيح مفهوم مصطلح الإقليمية وأنواع الإقليمية والمفاهيم المقاربة، وتأثيرها في التوازنات الدولية المحتملة، من خلال المطالبين القادمين من هذه الدراسة.

المطلب الأول

مفهوم الإقليمية (Regionalism concept) (*)

يرجع مفهوم الإقليمية إلى مفهوم الإقليم (Region)، فهي مشتقة من التعبير الجغرافي للإقليم وترمز إلى الحركات السياسية الاجتماعية التي تسعى إلى إثارة الشعور بالشخصية الإقليمية المحلية ويعود السبب في ذلك إلى عوامل مختلفة منها ما هو ثقافي أحياناً أو اقتصادي أو سياسي متأثر بالعوامل الاقتصادية والثقافية (1).

والإقليمية لغةً هي اسم مصدر مُشتق من الاسم إقليم، أما الإقليمية اصطلاحاً فهي مفهوم جيو استراتيجي وصيغة من صيغ العمل الدولي الجماعي التي عرفها المجتمع الدولي مفهوماً أساسياً بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التنظيم الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعد الإقليمية مُكملة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المجتمع الدولي، وهي جزء من ذلك النظام وعرفت أيضاً بالأنظمة الإقليمية التي أبرزت وأفرزت مجموعة من التكتلات التي هي أعلى من مفهوم الدولة وأدنى من النظام الدولي فهي إذن بمثابة صلة الوصل بينهم مُشترطة التقارب الجغرافي أو الاجتماعي أو الفكري، وبالإمكان إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام الدولي من حيث أن الأول نظام فرعي من النظام الدولي أو تابعاً له أو أحد مكوناته، وإن كليهما يُشكل نسقاً من انساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي ويُعد النظام الإقليمي كما يرى عدد من الباحثين نتاج تفاعلات مكونات النظام الدولي، سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أم على مستوى الدول (2).

وعلى الرغم من الاعتراف رسمياً بفكرة الإقليمية منذُ عهد عصبة الأمم بوصف الترتيبات الإقليمية صورة من صور العمل الجماعي الذي ينهض في إطار تنظيمات دولية إقليمية معينة، لكن مع هذا لا يوجد مفهوم محدد لهذه الظاهرة، بل أن حتى ميثاق الأمم المتحدة لم يأت لنا بتعريف مُحدد لها، غير انه أولى أهمية خاصة للمنظمات الإقليمية وخصص الفصل الثامن منه لها، إذ أشارت المادة (52) من الميثاق إلى "إمكانية إنشاء تنظيمات إقليمية تُعالج أمور حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتلاءم ومقاصد الأمم المتحدة (3).

ومن هنا فإن المنظمات الإقليمية تعد جزءاً أساسياً من التنظيم الدولي، الذي يعد من الدعائم المركزية لتنظيم الخاصيات المتعلقة بالفواعل الإقليمية ومسالحتها وأطر تنظيم علاقاتها، وإن التدقيق في معظم المناطق الجغرافية للعالم في عصرنا الحاضر يظهر التوجه نحو إقامة المزيد من التجمعات والمنظمات والروابط الإقليمية لدواعي متعددة ومتنوعة، وعليه يمكن رصد العشرات بل المئات من هذه الأطر التنظيمية، بعضها تراجعت فعاليتها ودوره وبعضها الآخر أنجز ويستمر في انجاز العديد من مهماتها، ونظراً لطبيعة التطور الذي تشهده الدول ببعضها من جهة، ونظراً لظهور مفاهيم جديدة في تكويناتها ووسائلها وأدواتها من جهة أخرى يتوقع المتخصصون أن يشهد العالم المزيد من هذه التجمعات مستقبلاً (4)، وعلى الرغم من أهمية الإقليمية كظاهرة تعد من أبرز ظواهر التنظيم الدولي المعاصر، إلا أنها لا تزال في طبيعة المصطلحات الدولية التي لم يتفق بعد على تحديد دقيق لمدلولها، وينقسم مفهوم الإقليمية بشكل عام إلى ثلاثة اتجاهات:

أولاً: المفهوم الجغرافي للإقليمية : يشترط أصحاب هذا الاتجاه لوصف المنظمة بالإقليمية قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، لكنهم يختلفون حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية، فيشترط بعضهم ضرورة توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة، بينما يكفي البعض الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقع رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول، بل وأن لم تنضم جميعها إلى هذا الإقليم جغرافياً (*)، وعلى الرغم من فرضية النطاق الجغرافي للإقليمية إلا أن الواقع لا يدعم هذا التوجه باعتباره الجانب الأهم بل تجاوز الواقع هذه الفرضية بشكل واضح مركزاً على الجوانب الوظيفية المتعلقة بالمصالح حتى لو كانت ضمن أقاليم متباعدة مثل الأبيك أو المنتدى الآسيوي – الأوروبي أو التجمع عبر الأطلسي وغيرها.

ثانياً : المفهوم الحضاري للإقليمية : لا يكفي أنصار هذا الاتجاه بقيام رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة حتى توصف بالإقليمية، لا بل يشترطون للقول بثبوت هذا الوصل، إضافةً إلى الجوار الجغرافي في توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ والعنصر فضلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ثالثاً: المفهوم الفني للإقليمية : يصف أنصار هذا الاتجاه بأن الإقليمية هي كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، إذ تقتضي طبيعة أهدافها اقتصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برابط خاص أياً كانت طبيعية هذا الرابط، جغرافي كان أم دائمي أو مؤقت (5)، وعادة فإن الجوانب الفنية تتصل بالدرجة الأساس بمنظومة المصالح الاقتصادية والمعرفية والاجتماعية والأمنية والسياسية بمجموعة من الدول الراغبة بالانضمام للمنظمة الإقليمية، فكلما كانت المصالح متطابقة مع المعايير الفنية المندرجة كخطوات لازمة لإقامة المنظمات الإقليمية كلما كنا نتحدث عن صيغ النجاح في العمل الإقليمي أكثر من حديثنا عن تجارب الفشل .

ويرجع الباحثون بزوغ الإقليمية إلى مسببات عديدة، منها الأسباب السياسية والمُتجسدة برغبة الدول في بلوغ مكانة سياسية كبرى أو إنجاز مصالح مُشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق اتحاد اقتصادي أو تكتل سياسي إقليمي، أو لأسباب أمنية (*)، تتجسد بحاجة الدول إلى الأمن بسبب سياسات الحرب الباردة بين القوتين العظميين وعدم الثقة بقدرات الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك فإن الأقلمة تُمثل نشاطاً رديفاً لنشاط الدولة الذي يصبح فيه "المحلي" أكثر ارتباطاً بالإقليمي أي العمليات السياسية والاقتصادية من دون الوطنية، فنحن لا نعيش في عالم بلا حدود ولكننا نعيش في عالم لم تعد الحدود تمثل فيه حواجز مادية أو فكرية في وجه فيض من التأثيرات العالمية في وجودنا، وبغض النظر عن المعايير المختلفة في تحديد مفهوم الإقليمية، فقد درج العرف على اعتبار التنظيم الإقليمي هو كل تنظيم دولي ضم عدداً محدوداً من الدول وفق الشروط التي صاغتها الأطراف المُشتركة في الاتفاقية المنشئة له (6).

وإضافةً إلى ما تقدم فإن الإقليمية تعد مفهوم جيو استراتيجي وصيغة من صيغ العمل الدولي الجماعي التي عرفها المجتمع الدولي مفهوماً أساساً بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التنظيم الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعد الإقليمية مُكملة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المجتمع الدولي، وهي جزء من ذلك النظام وعرفت أيضاً بالأنظمة الإقليمية التي أبرزت وأفرزت مجموعة من التكتلات التي هي أعلى من مفهوم الدولة وأدنى من النظام الدولي فهي إذن بمثابة صلة الوصل بينهم مُشترطة التقارب الجغرافي أو الاجتماعي أو الفكري، وبالإمكان إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام الدولي من حيث أن الأول نظام فرعي من الثاني أو تابعاً له أو أحد مكوناته (7).

وفي السياق ذاته تصنف المنظمات الدولية إلى، منظمات إقليمية عامة الأهداف القائمة على أساس من الجوار الجغرافي أو الارتباط الحضاري بين أعضائها مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ومنظمات إقليمية متخصصة منشأة بهدف التعاون بين مجموعة معينة من الدول في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة معينة، أياً كانت طبيعة هذه المصلحة، وسواء ارتبطت الدول الأعضاء بروابط جغرافية أو حضارية أو لم ترتبط، ومن أمثلة هذه الطائفة من المنظمات الإقليمية منظمة الدول المصدرة للبترول، فضلاً عن الأحلاف العسكرية القائمة على أساس من المصلحة السياسية والعسكرية المشتركة المؤقتة بظروف معينة بين دول لا يشترط

فيها الارتباط الجغرافي أو الحضاري، إذا ما توفرت في الحلف عناصر المنظمة الدولية السابق الإشارة إليها (منظمة حلف شمال الأطلسي) (8).

وهناك من يعد أن تعدد المنظمات الإقليمية يضعف التنظيم الدولي من خلال تجزئته وإضعاف المنظمات الدولية، وفي مجمل الأحوال ثمة تكامل بين الإقليمية والعالمية، وهناك العديد من المنظمات الإقليمية التي تبلورت في القرن العشرين، ومن هنا ومع عودة الاعتبار إلى الإقليمية والمنظمات الإقليمية تظهر الحاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في إطار الدبلوماسية الوقائية لحل النزاعات وحفظ السلم، كما يمكن أن تتحرك المنظمات الإقليمية عندما تعجز الأمم المتحدة لأسباب مادية أو سياسية عن تغطية منطقة معينة، وذلك لتنفيذ أعمال ضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين والدفاع عن حقوق الإنسان ومصالحة الأساسية (9).

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الإقليمية ووفقاً لما ذكره المفكرون هي تجمع يقوم بين مجموعة من الدول في ظل تنظيم حكومي قانوني تولى بين أطرافه صلات من التجاور والثقافة أو المصالح المشتركة، وبذلك هي تقترب من اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي، ويكون وجود المنظمة العالمية شرطاً لوجود المنظمات الإقليمية وتخضع الأخيرة لسلطات وإشراف الأولى، حيث تلعب المنظمات الإقليمية (*) دوراً بالغ الأهمية في ميدان التنظيم الدولي الراهن، وقد تكون تلك المنظمات الإقليمية اقتصادية أو أمنية أو ثقافية أو غير ذلك .

المطلب الثاني

الإقليمية الجديدة (NEW REGIONALISM)

الإقليمية الجديدة في أبسط معانيها هي تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، التي أخذت في التبلور ابتداءً من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى، ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي – التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي والحديث مجموعة واسعة من الاختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة، أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته، وهذا هو الأهم في نمط العلاقات مع قيادة النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (10).

خلال عقد التسعينات زاد الاهتمام والنشاط بالأقاليم والنزعة الإقليمية على السواء بشكل ملحوظ، وكان أحد مظاهر هذه الزيادة تجدد بروز النزاعات الإقليمية كتلك التي حدثت في دول البلقان والخليج العربي أو في الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الوقت نفسه ازدادت حدة إدراك احتمالات التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات (11)، فضلاً عن وجود اتجاه متزايد في العالم كافة للبحث عن آليات التعاون

في المجالين السياسي والأمني، وإن الاهتمام بالأنماط الإقليمية وبالنزعة الإقليمية لم يبدأ فجأة في عقد التسعينيات، بل كان محور دراسة وعمل سياسي منذ بداية القرن العشرين، وقد يجادل البعض بأنه يعود إلى أطول من ذلك، ومن هنا فإنه بوسع الأقاليم والنزعة الإقليمية أن تكون بمثابة عدسة يمكن بواسطتها تحديد قوة انكسار قضايا مركزية من السياسة العالمية وإعطاؤها شكلاً معيناً، فالكثير من يجادل بأن عمليتي التعاون والاندماج أسهل على الصعيد الإقليمي، ولكن يمكن مقابلة هذا الرأي بادراك أن النزاعات الإقليمية يمكن أن تكون لها شدة وعنف متميزان، ويجادل البعض أيضاً بأن النزعة الإقليمية تسهم في تطوير أوسع للنظام العالمي (12).

أما فيما يخص السلام والأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (*)، في آسيا والمحيط الهادئ"، فإن المنطقة تواجه التحدي المتمثل في التخفيف من الآثار المزعزعة للاستقرار، فبعض جوانب هذا التحدي هي المرونة في السياسة الإقليمية وصعود الصين وتحديث الأسلحة والانتشار النووي والنزاعات الإقليمية والتنمية الاقتصادية السريعة والسلام الإقليمي والأمن والتحديات الجديدة للسلام والأمن، والترتيبات الأمنية، وآليات الحوار، وقواعد السلوك، وبناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، وتوسيع التعاون الإقليمي (13)، ومن هنا ما مدى الشكل والاتجاه الذي ستتخذ الصين بصفتها قوة إقليمية على درجة عالية من الأهمية وفي علاقاتها مع جيرانها في المنطقة في المستقبل، وهكذا، فإن عالم ما بعد الحرب الباردة لا يزال غير قادر في العثر على نظام عالمي مستقر جديد (14).

فالإقليمية الجديدة (The New Regionalism) هي اتجاه جديد في التعاون ظهر ما بعد الحرب الباردة بين عدد من دول إقليم ما لحل خلافاتهم وصراعاتهم، وأكثر ما يشار إلى التعاون والاندماج والتكامل، إذ إنها تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعنتق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية والعالمية والسعي إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة، وقد تطورت هذه الظاهرة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تطوراً هائلاً وكذلك في جنوب شرق آسيا، وقد سادت الإقليمية الجديدة بعدها ظاهرة عالمية في حقيقتها خلال الحرب الباردة إلا أنها كانت خاضعة لاحتياجات المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ولم تستطع تسوية خلافاتها إلا بتدخل اللاعبين الخارجيين⁽¹⁵⁾، والإقليمية الجديدة يمكن وصفها بأنها تتطوي على العديد من العناصر التي وجدت في أعظم مستوى من التكامل (16).

وتعد الإقليمية الجديدة حالة وسطية بين المحلية (Localization) التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية وبين العولمة (Globalization) التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والسياسة الاقتصادية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم، وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو الأقاليم الفرعية، تهدف إلى التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تخفف من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل سلطة إقليمية مشتركة وتتصرف باسمها (17).

وقد استُخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث أو تنشئ الكتل أو التجمعات الإقليمية الكبرى والجديدة، وبين المضمون السياسي والإستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظام الدولي طوال الحرب الباردة، ومن هنا فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية عقد الستينات من القرن الماضي(18)، إذ إنها ليست امتداداً أو تعبيراً عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للمتغيرات العالمية التي سادت بعد الحرب الباردة وبروز ما سُمي بـ (النظام الدولي الجديد)، فهي من المفاهيم التحليلية الحديثة نسبياً التي تستند أساساً على التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي لدراسة وتحليل مستوى وكثافة التفاعلات الدولية بين عناصر أي منظومة إقليمية تجمع عدد من الدول سواء في إقليم جغرافي معين أو خارج نطاق هذا الإقليم، فهي مفهوم ذو مغزى سياسي واقتصادي وجيوبوليتيكي في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية⁽¹⁹⁾، وقد أريد بالإقليمية الجديدة، تلك الموجة الحديثة من العلاقات والترتيبات الهادفة للتعاون وللتكامل والاندماج التجاري والاقتصادي والسياسي والأمني الإقليمي، التي أصبحت تُمثل إحدى أهم الظواهر السياسية والاقتصادية والتي أخذت بالتبلور على نحو واضح منذ مُنتصف الثمانينيات من القرن العشرين على شكل تجمعات وترتيبات وتكتلات تجارية اقتصادية تقنية إقليمية عملاقة وسادت المُجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة⁽²⁰⁾.

فالإقليمية الجديدة منتشرة في جميع أنحاء العالم، فقد امتدت إلى أكثر المناطق، مع روابط خارجية أكبر، وعلاوة على ذلك، مقارنتها مع الإقليمية التقليدية، واليوم تبرز في جميع أنحاء العالم، لكنها غالباً ما تأخذ أشكال مختلفة من منطقة إلى منطقة أخرى، في حين أن الإقليمية التقليدية كانت محددة بشكل عام فيما يتعلق بالأهداف والمحتوى، وغالباً ما كان التركيز الضيق فيها على ترتيبات التجارة والتحالفات الأمنية، وقد نمت تنوع الإقليمية الجديدة بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبالتالي فإن النظريات الإقليمية الجديدة سميت جديدة أيضاً لأنها تسلط الضوء على علاقة وثيقة بين الإقليمية والبيئة خارج الإقليم، وخاصة العولمة (21).

وجادل البعض بأن التكامل الإقليمي هو أبرز شكل من أشكال الإقليمية في الساحة العالمية المعاصرة، وإن هذا الشكل من الإقليمية المستند إلى تشديد وتنظيم الترابط الاقتصادي، قد بات جزءاً من المعتقد التقليدي الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين، وقد كان الاتحاد الأوروبي هو المثال الذي يحتذى به في هذا المثال، ويوجد حالياً ميل واسع من المحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي وإضفاء الصبغة المؤسسية عليه في مناطق العالم كافة (22).

وفي هذا الموضوع غالباً ما ترى الحكومات الوطنية من خلال إبرام اتفاقات والدخول في منظمات إقليمية، بأنها ستكون في وضع أفضل لتحقيق أهدافها الوطنية، سواء كانت هذه الأهداف تركز على الرخاء أو الأمن، فالمشاركة السياسية والاقتصادية لأي عضو في المنظمة الإقليمية سوف تعطي للعضو قوة إضافية، فضلاً عن أن الدفاع الإقليمي الجماعي في المنظمة يمنح الأعضاء القدرة اللازمة للدفاع عن النفس، وهذا يعد من المسلمات الرئيسة للمنظمات الإقليمية، ومما لا شك فيه وفي

ضوء ما تقدم فإن الإقليمية لم تعد تمثل مصطلحاً يقوم على أساس الجوانب الجغرافية فحسب (المفهوم التقليدي للإقليمية) بل أصبحت تشمل اليوم إشكالاً أخرى متعددة ولم تعد الجغرافية بالضرورة هي المعيار الوحيد لتحديد الإقليمية، ومن بينها الإقليمية الجغرافية الثقافية والحضرية، والإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين، فضلاً عن التحديات الأمنية والاقتصادية والتي تعد ضرورة من ضرورات الإقليمية .

فالإقليمية كظاهرة جغرافية بحتة، تقوم على أساس أن سمة الإقليمية لا تتحقق إلا إذا ربطت ما بين أطراف هذا التنظيم روابط جغرافية واضحة تماماً وتحقيق المصالح المتبادلة والاعتمادية، ولكن هذا القيد في تفسير المفهوم لم يحظ بقبول كبير من جانب اغلب الباحثين، وذلك لأن هذا التفسير يجرّد فكرة الإقليمية من بعض دلالاتها الحقيقية، إذ فالعامل الجغرافي وأن كان يعد ولا شك شرطاً لازماً لإمكان الحديث عن أي تنظيم دولي إقليمي بالمعنى الفني الدقيق إلا أنه لا بد له من عناصر أخرى تعزّزه، بل تعطيه مدلوله الحقيقي، وتتمثل هذه العناصر في مجموعة الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة التي تربط بين عدد من الدول التي تتجاور أقاليمها جغرافياً ومؤدى ذلك أن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية هي تلك المنظمة التي تظم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز في ما بينها ليس فقط بالتجاور الجغرافي وإنما أيضاً بالترابط الحضاري والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (23)

واستناداً إلى ما سبق فإن، هنالك عوامل مؤثرة في صناعة الإقليمية الجديدة ومن بين تلك العوامل هي التدخل الدولي الخارجي، من هنا فقد أضحت ثقافة تبني إستراتيجية الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية هي علامة فارقة في توجهات وسياسة معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وتبعاً لذلك أسهمت ظاهرة الإقليمية الجديدة في إعادة مؤسسة النظام الدولي، ولاسيما في إطاره الاقتصادي بحيث يتلاءم والمتغيرات الجديدة، الأمر الذي جعل من الكتل الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية وبين النظام العالمي مما ترك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة في النظم الإقليمية حتى أصبح ينظر إلى الإقليمية الجديدة كعلاج للمشكلات الحرجة على الصعيد الدولي، ولاسيما المشكلات الاقتصادية، أو مواجهة التحديات الأمنية وما إلى ذلك من تحديات (24).

ومما لا شك فيه فإن الإقليمية الجديدة أصبحت بمثابة الأداة الرئيسة لإدارة الصراع الاقتصادي العالمي بحيث لم تعد التكتلات الاقتصادية والتجارية للإقليمية الجديدة مجرد ظاهرة مميزة في حقل العلاقات الدولية، وإنما غدت تُشكل محور العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة، على وفق أرضية التلاقي والاتفاق في الرؤى والمصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء في الوقت الذي تتحرك انطلاقاً من نزعة تمييزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الأعضاء في التكتل الإقليمي (25).

فالإقليمية عادت بصورة أقوى وأكبر مما كانت عليه قبل الحرب الباردة، حتى أنها باتت الظاهرة الأهم في مسار العلاقات الدولية المعاصرة، وإنها تواكب ظاهرة العولمة على الرغم من أن التجمع الإقليمي يستند إلى سمات اقتصادية وإستراتيجية لدول متجاورة إقليمياً، ويسعى لتوظيف هذه السمات في خدمة مصالح هذه الدول، وعلى الرغم من أن التجمعات الإقليمية القائمة على أساس التعاون والتكامل

الاقتصادي تعني فرض المزيد من القيود على التجارة الواردة من دول خارج التكتل وبالتالي يبدو أنها تقف بالصد من عولمة التجارة والاقتصاد، إلا أن الإقليمية الجديدة استطاعت تلافي هذه الإشكالية فصرنا أمام تنسيق عالٍ بين المؤسسات القائمة للنظام الاقتصادي العالمي للدفع بجهود تحرير التجارة والاستثمار بشكل مزدوج داخل وخارج التجمعات الإقليمية دون التناقض بين الاتجاهين، وهذه هي إحدى مزايا الرأسمالية التي أثبتت أنها قادرة على تجديد نفسها، فالإقليمية الجديدة تسهل جهود تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية (W.T.O) من حيث أنها تساعد على إحياء المفاوضات بين الدول لتسوية النزاعات التجارية، وتجنب الوصول إلى حالة الأزمة الإقليمية أو الدولية، ناهيك عن سعيها الدائم إلى تفادي الدخول في حرب مسلحة، ومن هنا نستطيع القول بأن العلاقات الدولية تشهد نوعاً من التآلف بين الخصوصية الإقليمية والعولمة الشاملة (26).

أما انفتاح الإقليمية على العالمية فإنه قائم بحكم صيغة التعاون المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، وما يزال هذا التعاون قائماً من خلال التشاور الدائم لمعالجة النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية، والتكامل في المجهودات الدبلوماسية بين الإطارين ومواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول الصناعية والنامية والدفاع عن حقوق الإنسان التي توسع إطارها وتعززت آلياتها الإقليمية والدولية (27)، وبعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة (*)، حيث أنها تهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية

حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء كتل أبليك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء، ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي (28):

- 1- أن تكون مفتوحة العضوية (Open Membership) وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغيب في العضوية أن تنضم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- 2- شرط عدم المنع (Non-prohibition Clause) وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء، شرط عدم الإخلال بشروط الانضمام للتكتل الإقليمي.
- 3- التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة: (Selective Liberalization And Open Benefits) وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية (MFN) بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول

غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات، وقد ابتعدت منظمة التجارة العالمية عن هذا المبدأ وعمته على الدول الأعضاء .

الخاتمة

مما سبق فإن الإقليمية تُعد واحدة من أهم الظواهر الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، والفراغ الكبير الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي على مستوى التوازن الاستراتيجي والاستقطاب الإقليمي، لما تتضمنه الإقليمية من أبعاد وأثار إستراتيجية وجيوبوليتيكية وديموغرافية، ولما تتمتع به مضامين تلك الظاهرة ومتغيراتها الرئيسية من أهمية ودور فاعل في تحديد الأدوار القيادية في إدارة النظام العالمي، ومن أجل ذلك فإن تأثيرات تلك الظاهرة المباشرة وغير المباشرة ونتائجها ستكون فاعلة جداً في مراكز القوة والنفوذ في النظام العالمي وأفاقه المستقبلية على نحو عام ونظمه الإقليمية على نحو خاص، وبما يفضي إلى تغيير بنيته الهيكلية المحتملة، من هنا فالإقليمية باتت نظاماً أمنياً فضلاً كونه اقتصادياً، نتيجة لما تمر به العديد من الدول من سطوة الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية، ما جعل تلك الدول من أن تجتمع في تكتلات دولية أو منظمات دولية هدفها الأبرز هو تحجيم دور الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، فضلاً عن التطلع غالى التقدم الاقتصادي والمنافسة على القيادة، وتتمثل هذه التكتلات والمنظمات في منظمة شنغهاي للتعاون SCO ومجموعة بريكس BRECS.

الهوامش :

(*) لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمراً مستجداً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد يزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ بداية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي أقامت أساساً على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامن مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلاً فعالاً لتحقيق مصالحها الذاتية. للمزيد من التفاصيل ويراجع : حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، مكتبة الآداب، ط3، القاهرة 2006، ص 125. ينظر كذلك : علاوي محمد الحسن، الإقليمية الجديدة، <http://bou4w26-notebook.blogspot.com> ، تاريخ المشاهدة 2016 / 8 / 5 . وينظر كذلك : جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004، ص 852.

¹) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط4، بيروت 1999، ص246. وللمزيد من التفاصيل يراجع : عبدالله محمد الريماوي، الإقليمية الجديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1970، ص 13. ويراجع كذلك : ساطع الحصري، الإقليمية جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1964، ص9-15.

²) مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في إشكالية التأثير والتأثر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية/ فرع الإستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد 2014، ص 4.

للمزيد من التفاصيل يراجع: إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت 2013، ص 133.

⁽³⁾ انظر نص المادة (52) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه : (1. ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

2. يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

3. على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطرق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

4. لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق (المادتين 34 و 35). وللمزيد من التفاصيل يراجع: إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، 135-136.

⁽⁴⁾ خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج 2، منشورات دار الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت 2013، ص 8.

(*) كان تتفق مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول إقليم جنوب شرق آسيا على إنشاء منظمة دولية الهدف من وراء إنشائها هو الدفاع عن هذا الإقليم ضد أي عدوان محتمل فمثل هذه المنظمة لا يمكن اعتبارها منظمة إقليمية بالمفهوم الجغرافي للإقليمية إذا ما أخذنا بالمعيار الأول الذي يعتبر الحوار الجغرافي معياراً للإقليمية، ولكنها منظمة إقليمية عند من يرون في تعليق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين معياراً للإقليمية. للمزيد من التفاصيل يراجع: خليل حسين، العلاقات الدولية، النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت 2011، ص 712.

⁽⁵⁾ خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 711-712.

(*) من الجدير بالذكر فإن معظم المنظمات أو التكتلات الإقليمية كانت في مقدمة أهدافها المسألة الأمنية ومن ثم تأتي من بعدها باقي الخيارات الأخرى، والتي تنبعث عن حاجة الدول ومصلحتها من قضية الانضمام أو التكتل، بعد أن أصبحت السيادة الدولية مهددة بفعل العولمة، فضلاً عن هيمنة الدول الكبرى، الأمر الذي أدى إلى بروز المنظمات الإقليمية والتكتلات الدولية، لخلق حالة من التوازن وهو ما يسمى بتوازن القوى. للمزيد من التفاصيل ينظر :

ASEAN And Regional Security In East Asia, Rizal Sukma, p 113, An article published on the following link: <http://www.politics-dz.com/> المشاهدة 2016/8/4.

⁽⁶⁾ مروان سالم علي العلي، مصدر سبق ذكره، ص5.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه، ص4.

⁸ (خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، مصدر سبق ذكره، ص 712-713.

(*) من بين المنظمات الإقليمية، (منظمة الدول الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، التي عملت على حل النزاعات بين دولها بالطرق السلمية، وقد ضمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، وبقيت عضوية كوبا معلقة فيها منذ العام 1962، ومجموعة الأنديز التي تضم خمس دول من أمريكا اللاتينية، تقع بالقرب من جبال الأنديز وهي (تشيلي، كولومبيا، فنزويلا، الإكوادور، بيرو)، والاتحاد الأوروبي الذي يعود في أصوله إلى معاهدة روما عام 1957 بعد أن مهدت لها اتفاقية الصلب والفحم عام 1951، لمواجهة التهديد الأمني الخارجي، وجامعة لدول العربية التي تأسست في العام 1945 من خلال سبع دول هي (مصر، سوريا، العراق، لبنان، شرق الأردن، اليمن، المملكة العربية السعودية)، ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في العام 1963، ومنظمة رابطة جنوب شرق آسيا 1967، والاتحاد الكاريبي الذي يضم دول البحر الكاريبي وهي (هايتي، دومنيكان، جامايكا)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم كافة دول العالم الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي نشأت سنة 1996 وتضم كافة الدول الأوروبية، وهذا فضلاً عن توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم في عضويته 15 دولة حتى عام 1995 وهي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، السويد، النمسا، لوكسمبورغ، أيرلندا، اليونان، هولندا، البرتغال، فنلندا، الدنمارك)، وهناك محاولات لإقامة منظمات إقليمية في آسيا الوسطى أبرزها (منظمة شنغهاي للتعاون والتي هي موضوع دراستنا) والتي تضم الصين وروسيا وأربع دول من آسيا الوسطى وهي أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغزستان، وكذلك منظمة بريكس والتي تضم (البرازيل، وروسيا، الصين، الهند، وجنوب أفريقيا). للمزيد من التفاصيل راجع: عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 153-154. ويراجع كذلك: خليل حسين، موسوعة المنظمات القارية والإقليمية، ج2، مصدر سبق ذكره، ص90.

⁹ (عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 155.

¹⁰ (محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 138، القاهرة، أكتوبر 1999، ص 34.

¹¹ (برايان وايت – ريتشارد ليتل – مايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 75.

¹² (المصدر نفسه، ص 75.

(*) منذ انتهاء الحرب الباردة فقد سعى العلماء إلى تحديد الوحدات المهمة والفواعل التي تشكل النظام العالمي الناشئ، ومن بين الأمور الأكثر دراماتيكية هي الرؤى والطروحات المتناقضة التي قدمها فرانسيس فوكوياما وأستاذه صموئيل هنتغتون، عندما جادل فوكوياما بأنه وبنهاية الحرب الباردة، ستكون الديمقراطية الليبرالية الشكل الغالب على الأنظمة حول العالم، وهنتغتون من جانبه اعتبرها نظرة قاصرة، وجادل بأن صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية وإختلافاتها السياسية والاقتصادية، بل ستكون الاختلافات الثقافية المحرك الرئيسي للنزاعات بين البشر في السنين القادمة. للمزيد من التفاصيل ينظر :

From Spengler to Said, Jacinta O'Hagan, Conceptualizing the West in International Relations, School of Political Science and International Studies, University of Queensland, Australia, London 2002, p 1.

¹³) Globalism and Regionalism, Selected Papers Delivered at the United Nations University, Hayama, Japan 2-6 September 1996.

¹⁴) Ibid.

¹⁵) مروان سالم علي العلي، مصدر سبق ذكره، ص5.

¹⁶) Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, and Karen Thierfelder, REGIONALISM OLD AND NEW THEORY AND PRACTICE, Markets, Trade and Institutions Division, International Food Policy Research Institute, Washington, 2004, P, 10.

¹⁷) خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج2، مصدر سبق ذكره، ص89-90.

¹⁸) FREDRIK SODERBAUM, Introduction: Theories of New Regionalism, Published research on the Internet, without the year of publication, P3.

¹⁹) عبد الخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مركز الأهرام، القاهرة أيلول 1993، ص 27.

²⁰) محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص34.

²¹) FREDRIK SODERBAUM, Introduction: Theories of New Regionalism, OP CIT, P 4.

²²) برايان وايت - ريتشارد ليتل - مايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 82.

²³) أحمد الرشدي، ناصيف حتي، وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1996، ص 216-217. ينظر كذلك: محمد السيد سعيد، النظام الإقليمي العربي بعد

حرب الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1991، ص261.

²⁴) محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم، الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1998، ص289.

²⁵) احمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مركز الأهرام، القاهرة، يوليو 1992، ص56.

²⁶) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 156.

²⁷) المصدر نفسه، ص 156.

(*) ومن بين أبرز سمات الإقليمية الجديدة، أنه يتم من خلالها تخصيص الموارد داخل المنظمة الإقليمية، يتم عن طريق قوى السوق وريادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي، وتعميق الاندماج بين دول المنظمة، عن طريق التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية، وتحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسحاب للعمالة ورأس المال، ومعاملة مماثلة

لكافة الأطراف داخل المنظمة، كما يغلب على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلاً من سياسة إحلال الواردات، فقد أصبحت التكتلات الإقليمية الجديدة تعكس الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصادي العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب دول العالم، وأصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط، وتأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجاً لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما إنه يمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة، وتمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة، وتركز أيضاً الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية، وتؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضاً على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة، وتتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في تكتلات إقليمية، فالولايات المتحدة عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في نفس الوقت في تجمع الباسيفيك APEC، ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي : 1- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيوداً حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء فيه. 2- تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل. 3- هناك تسابير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية . للمزيد من التفاصيل يراجع: خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية، ج2، مصدر سبق ذكره، 91. ويراجع كذلك في السياق ذاته: علاوي محمد الحسن، الإقليمية الجديدة، مصدر سبق ذكره .

²⁸ علاوي محمد الحسن، الإقليمية الجديدة، <http://bou4w26-notebook.blogspot.com> ، مصدر سبق ذكره، تاريخ المشاهدة 201 / 8 / 5.

المصادر والمراجع :

أولاً : الوثائق والداستير :

1- ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : الكتب العربية

- 2- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، بيروت 1999.
- 3- عبدالله محمد الريماوي، الإقليمية الجديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1970.

- 4- ساطع الحصري، الإقليمية جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1964.
- 5- إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت 2013.
- 6- ميثاق الأمم المتحدة
- 7- خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج 2، منشورات دار الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت 2013.
- 8- خليل حسين، العلاقات الدولية، النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت 2011.
- 9- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، ط1، بيروت 2003.
- 10- أحمد الرشيد، ناصيف حتي، وآخرون، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1996.

ثالثاً : الكتب المترجمة :

- 1- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004.
- 2- برايان وايت – ريتشارد ليتل – مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ط1، الإمارات العربية المتحدة 2004.

رابعاً المجلات والدوريات :

- 1- عبد الخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مركز الأهرام، القاهرة أيلول 1993.
- 2- محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 138، القاهرة، أكتوبر 1999 .
- 3- محمد السيد سعيد، النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1991.
- 4- محمود محي الدين ورشا عبد الحكيم، الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1998.
- 5- احمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مركز الأهرام، القاهرة، يوليو 1992.

خامساً : الرسائل والأطاريح :

- 1- مروان سالم علي العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في إشكالية التأثير والتأثر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية/ فرع الإستراتيجية، جامعة النهرين، بغداد 2014.

سادساً : مواقع الانترنت :

- 1- <http://bou4w26-notebook.blogspot.com>
علاوي محمد الحسن، الإقليمية الجديدة، تاريخ المشاهدة 5 / 1 / 2016.
- 2- ASEAN And Regional Security In East Asia, Rizal Sukma ,
Anarticle published on the following link:
[_http://www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)

سابعاً : المصادر الأجنبية :

- 1- From Spengler to Said, Jacinta O'Hagan, Conceptualizing the West in International Relations, School of Political Science an International Studies, University of Queensland, Australia, London 2002 .
- 2-Globalism and Regionalism, Selected Papers Delivered at the United, Nations University, Hayama, Japan 2-6 September 1996.
- 3- Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, and Karen Thierfelder , REGIONALISM OLD AND NEW THEORY AND PRACTICE, Markets, Trade and Institutions Division, International Food Policy Research Institute, Washington, 2004
- 4-FREDRIK SODERBAUM, Introduction: Theories of New Regionalism, Published research on the Internet, without the year of publication .